الحكومات والادارات الوطنية ومساعدتها ، في سوريا والعراق اللتين حررهما الحلفاء ، وفي الأراضي التي تعملان على تحريرها ، وستعترفان بها بمجرد حصول ذلك »[١٠] كما ان الدولتين لا تنويان « ان تفرضا على اهالي هذه البلاد أي نظام معين ، وانما تريدان ، بتأييدهما وبالمساعدة الكافية ، ان تكفلا حسن سير الحكومات والادارات التي يختارها الأهالي اختيارا حرا . والسياسة التي تؤيدها الحكومتان المتحالفتان في البلاد المحررة ، هي ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع ، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد ، بتشجيع النشاط المحلي ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التي طالمـــا انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية »[١١] .

ما ان مضت ٤ ايام على اصدار هذا التصريح ، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى ، فخضعت تلك الوعود لموازين القوى الجديدة التي سادت آنذاك . وراح الحلفاء المنتصرون يستعدون لتقسيم الأسلاب فيما بينهم ، والعمل على التعويض عما لحق بهم من خسائر في اثناء الحرب ، بوسائل مختلفة ، كان من بينها بسط نفوذهم على مناطق جديدة في العالم ، بما في ذلك الشرق العربي . وكانت اتفاقية سايكس ــ بيكو هي الأساس الذي استندت اليه بريطانيا وفرنسا في رسم سياستهما في المنطقة ، من خلال التنافس فيما بينهما ، ومحاولة كل منهما تحسين مواقعها وضم مساحة اكبر من الأراضي الى منطقة نفوذها على حساب حليفتها وحساب شعوب تلك البلدان . وبينما كانت فرنسا ، الأكثر شراسة ، في متابعة طلباتها واصرارها على تلبيتها ، كانت بريطانيا ، الأكثر ثقة بنفسها ، وذلك ــ كما يبدو ــ لوجود حليفين معنيين بنجاح سياستها في المنطقة : العرب ، بزعامة الشريف حسين وابنائه من جهة ؛ والصهيونيون من جهة أخرى . وكانت السياسة البريطانية قد سجلت انتصارا في اول ، مبارزة ، مع فرنسا على مصير المنطقة ، قبل أن يمر اسبوعان على انتهاء الحرب ، وذلك عندما زار رئيس وزراء فرنسا كليمنصو ، لندن ، في أواخر تشرين الثاني ١٩١٨ ، ووافق على طلبات رئيس حكومة بريطانيا لويد جورج ، بضم منطقة الموصل الى العراق ، والاعتراف بالسيطرة الفعلية البريطانية على فلسطين ، « من دان الى بئر السبع » ، لقاء حصول فرنسا على ٢٥٪ من ارباح النفط الذي يحتمل اكتشافه في منطقة الموصل . وصادق كليمنصو على موافقته هذه في رسالة للحكومة البريطانية ، مؤرخة في ٥ شباط (فبراير) ١٩١٩ ، احتوت ايضا على سجل بالمصالح الفرنسية في سوريا[١٢] . وبعمله هذا ، اقر كليمنصو أول تعديل في اتفاقية سايكس ــ بيكو في مصلحة البريطانيين ، اذ كان من المفروض ، بموجب تلك الاتفاقية ، ان تكون الموصل تابعة لمنطقة النفوذ الفرنسية في سوريا ، وأن تكون فلسطين خاضعة لادارة دولية ، تكون فرنسا إحدى الدول المشتركة فيها .

على الرغم من هذه النتائج الأولية ، لم تحل مشكلة السيطرة البريطانية المنفردة على فلسطين ، التي كان لا بد لمؤتمر الصلح العتيد من ان يعترف بها . ولهذا اجتمعت لجنة الشرق التابعة لمجلس الحرب البريطاني ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ ، لبحث الموقف الذي ينبغي أن تتخذه بريطانيا بشأن فلسطين ، في مؤتمر الصلح . وقدم الى اللجنة ، عند اجتماعها ، تقرير من قبل وزارة الخارجية البريطانية ، شدد على « ان مشكلة فلسطين لا يمكن أن تحل كليا بموجب مبادىء حق تقرير المصير ؛ لأن هناك عنصرا معينا من السكان ــ وهم